



مجلة المختار للعلوم الاقتصادية



مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار

المجلد السابع	العدد الرابع عشر	ديسمبر (كانون أول) 2020
---------------	------------------	---------------------------

معوقات التحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا

"دراسة تطبيقية عن المصارف التجارية العاملة في المنطقة الشرقية"

د. عبد الواحد سعيد عمران أ.ريما المبروك عبدالله

قسم التمويل - كلية الاقتصاد

جامعة عمر المختار

abdulwahed.said@omu.edu.ly

الملخص

تحول المصارف التقليدية للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يتطلب منها الالتزام بمعايير وأسس الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظراً لطبيعة الاختلاف الجوهري بين النظامين تواجه عملية التحول العديد من المعوقات، وكان الهدف الرئيس من الدراسة يكمن في معرفة المعوقات التي يمكن أن تؤثر على عملية تحول المصارف التجارية الليبية للصيرفة الإسلامية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تصميم استبانة، وتم توزيعها على العاملين بالإدارات العامة في المصارف التجارية العاملة بالمنطقة الشرقية والبالغ عددها ثلاث إدارات حيث تم توزيع 120 استبانة والتي دخلت التحليل الإحصائي 108 استبانة أي بنسبة 90%، ولتحليل البيانات التي جمعت من عينة الدراسة تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ألفا كرونباخ، كما تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة مستقلة واختبار (t) لعينتين مستقلتين لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. تواجه المصارف التجارية الليبية أثناء تحولها للصيرفة الإسلامية عدة معوقات (تشريعية، شرعية، إدارية وفنية، ثقافية، بشرية).
2. جميع المعوقات كان لها نفس درجة التأثير تقريباً على عملية تحول المصارف التجارية الليبية للصيرفة الإسلامية.
3. بمقارنة المصارف التجارية العامة مع المصارف التجارية الخاصة لا توجد فروق في إجابات العاملين حول معوقات التحول للصيرفة الإسلامية.

وأهم التوصيات:

- 1- دفع ليبيا إلى التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي تحولاً تدريجياً.
- 2- يجب نشر وتكثيف الدراسات والبحوث في هذا المجال.

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور المؤسسات المالية الإسلامية بصفه عامة والمصارف الإسلامية بصفه خاصة، وكان ظهور المصارف الإسلامية استجابة وتحقيقاً لآمال طالما راودت المسلمين الذين لديهم حرج في التعامل مع المصارف التقليدية خشية الله سبحانه وتعالى. (الشيخ، 1994)، وقد انتشرت هذه المصارف عربياً وإسلامياً وعالمياً، وهناك ثلاث دول حوّلت جهازها المصرفي بالكامل للعمل وفق آليات المصرفية الإسلامية وهي باكستان والسودان وإيران (مصطفى، 2006:2).

واكب ظاهرة انتشار المصارف الإسلامية ظاهرة أخرى، وهي ظاهرة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المصارف التقليدية، حيث كانت البداية في مصر عام 1980م، فقد أنشأ بنك مصر أول فرع إسلامي له في منطقة الأزهر بالقاهرة، وهو (فرع الحسين للمعاملات الإسلامية) ثم تلاه افتتاح فروع أخرى، ومن ثم انتقلت فكرة تحويل المصارف التقليدية للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إلى عدد من الدول العربية والإسلامية وإلى دول غربية أيضاً، واستحوذت على اهتمام المتخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية سواء أكانوا اقتصاديين أو شرعيين، ومع كل هذه الاتجاهات في الأخذ بالنظام المصرفي الإسلامي ظهرت مجموعة من التحديات التي تقف في سبيل تقدم وانتشار الصيرفة الإسلامية على الرغم من الإنجازات التي حققتها على كل الأصعدة المحلية والدولية (مصطفى، 2006).

وبالرغم من الانتشار الواسع لظاهرة التحوّل للصيرفة الإسلامية في العالم إلا إنها لا تزال في نطاقها الضيق في أغلب الدول العربية وفي ليبيا على وجه الخصوص (الصقع والتائب، 2014).

وبما إن المصارف التجارية في ليبيا حديثة العهد بالصيرفة الإسلامية مقارنة بتجارب الدول العربية والإسلامية فقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع معوقات التحوّل التي يمكن أن تواجهها المصارف التجارية عند ممارستها للعمل المصرفي الإسلامي.

الدراسات السابقة

1- دراسة (حسان - 2002) "خطة تحويل البنك التقليدي إلى إسلامي - تجربة مصرف الشارقة الوطني"

ركّزت هذه الدراسة على طبيعة عمل المصارف الإسلامية، والفرق الأساسي بينها وبين المصارف التقليدية، ثم تناولت الدراسة الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه تنفيذ التحوّل، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي بإضافة منهج دراسة حالة من خلال أنها قامت بدراستها نظرياً وتحليلها ثم إسقاطها على حالة تجربة مصرف الشارقة الوطني.

وتوصّلت إلى عدد من النتائج أهمها: تسوية حقوق المساهمين الناتجة من الفوائد الربوية قبل التحوّل، وتسوية القروض الممنوحة والودائع المودعة والقائمة على أساس الفائدة، ومن أهم توصياتها هي: ضرورة قيام خبراء متخصصين في الصيرفة الإسلامية بوضع خطة التحوّل، بالإضافة إلى تكوين هيئة فتوى ورقابة شرعية تشرف على تنفيذ عملية التحوّل، وكذلك تدريب العاملين في المصرف وتعديل ومراجعة القيود المحاسبية بما يتفق مع طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي.

2- دراسة (مصطفى - 2006) "تقييم ظاهرة تحويل البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية" دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية

تناولت هذه الدراسة بيان نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية ثم دراسة واقع ظاهرة تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي عربياً وعالمياً بشكل عام وفي السعودية بشكل خاص، من خلال التركيز على أربع تجارب تفصيلية تمثلت في البنك الأهلي التجاري، وبنك الجزيرة، وبنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني، كما بينت استعراض آراء الاقتصاديين والشرعيين حول ظاهرة التحول من مؤيد ومعارض، وقد تم الاعتماد في الجوانب النظرية للدراسة على المراجع والمصادر العلمية التي تناولت موضوع الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان، وتم توزيعها على العاملين في إدارات الخدمات المصرفية الإسلامية في المصارف التقليدية بالسعودية، بالإضافة إلى اعتمادها على المقابلات الشخصية مع عدد من الممارسين والخبراء في مجال الصيرفة الإسلامية، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها: إن لظاهرة تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي آثار عديدة من أهمها: إثراء الفكر المصرفي الإسلامي لدى العاملين والمتعاملين والمجتمع، وإثراء فقه المعاملات، وزيادة اجتهادات الفقهاء، وحركة الفتوى في مجال الصيرفة الإسلامية وتعدد مداخل تقديم المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية من مصرف لآخر، وأوصت بضرورة تقديم نموذج مقترح لتحويل فرع تقليدي إلى إسلامي وفق خطة زمنية متعددة المراحل، والأهم أن يكون لدى هذا الفرع النية والإرادة الصادقة في التحول نحو الصيرفة الإسلامية.

3- دراسة (العطيات- 2007) "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية- دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التحول، ودوافعه، وأنواعه، وأهم المتطلبات والمعوقات التي تواجه تنفيذه، بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بموضوع التحول، كما هدفت إلى التعرف على أبرز العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم بيان الجوانب النظرية والفقهية للموضوع، أما الجانب التطبيقي فقد تم تصميم استبانة وزعت على جميع الإدارات العامة التابعة للمصارف التقليدية في الأردن، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: لا يجب على المصرف شرعاً أن يتخلص من الأموال الربوية المقبوضة الناتجة عن أعماله السابقة وقبل اتخاذ لقرار التحول بالإضافة إلى إثبات الواقع العلمي نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كلياً للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أوصت الدراسة على ضرورة قيام متخصصين في مجال الفقه الإسلامي والمصارف الإسلامية بتوضيح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال المصارف التقليدية، بالإضافة إلى ضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4- دراسة (أبو حميره وسويس- 2010) "تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية- دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية والتجارة والتنمية"

لقد تناولت هذه الدراسة بيان متطلبات تحول المصارف التجارية في ليبيا إلى مصارف تقدم خدماتها بطريقة تتسجم مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة استبيان وزعت على العاملين والعلماء في كل من مصرف الجمهورية والتجارة والتنمية في مدينة طرابلس، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: إن الدافع الكبير للتحول هو الخوف من الله سبحانه وتعالى وسخطه في التعامل بالربا وأهم توصيات هذه الدراسة هي: تأسيس إدارة مركزية في مصرف ليبيا المركزي للرقابة والإشراف على عمليات التحول إلى الصيرفة الإسلامية، كما أوصت الدراسة بتأهيل الموظفين العاملين في الخدمات المالية الإسلامية وتشكيل هيئة رقابة شرعية للإشراف على عملية التحول.

5- دراسة (رستم- 2014) "تقييم مداخل تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية" نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية.

تطرقت هذه الدراسة إلى الأهداف التالية المتمثلة في بيان مفهوم التحوّل ومداخله ومتطلباته، والمعوقات التي تواجه تطبيقه، كذلك مقارنة أداء المصارف محلّ الدراسة بعد التحوّل إلى العمل المصرفي الإسلامي، بهدف التوصل إلى المدخل الأمثل للتحوّل، وقد اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي، أما الجانب العملي فقد اعتمدت على دراسة تجربة كلّ من مصرف الإمارات الإسلامي، المصرف السعودي الفرنسي، مصرف المشرق، حيث تمّ تقييم تلك التجارب من خلال الاعتماد على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من التقارير المالية الصادرة عن المصارف عيّنة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: إنّ مدخل التحوّل الكلّي أدّى إلى حدوث تحسّن جوهري في جميع مؤشرات الدراسة للمصرف محلّ الدراسة كما توصلت أيضًا إلى أنّ مدخل التحوّل الكلّي هو المدخل الأفضل، وأهم توصياتها هي: ضرورة تعديل القوانين والتشريعات المصرفية السورية بحيث تستوعب عملية التحوّل الكلّي، كما أوصت أيضًا على المصارف التقليدية السورية التدرّج في التحوّل وذلك ابتداءً من الأنموذج المقترح ووصولاً إلى تصميم نموذج متكامل يراعي كافّة الجوانب (القانونية، الإدارية، الهيكل التنظيمي ... الخ).

6- دراسة (عبد السلام- 2015) "التحديات التي تواجه تحوّل مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية للصيرفة الإسلامية"

ركّزت هذه الدراسة على التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية وأثرها على عملية التحوّل، كما هدفت إلى التعرف على مفهوم التحوّل المصرفي ومشروعيتها، واعتمدت في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت استمارة استبيان ورّعت على عيّنة عشوائية شملت العاملين في فروع مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية تحت نطاق كل من مدينة طرابلس، ترونة، الخمس، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إنّ التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها مصرفي محلّ الدراسة لها تأثير سلبي ملحوظ على عملية التحوّل للصيرفة الإسلامية، وأهم توصيات الدراسة هي: دعم الجانب العقائدي الإسلامي لدى المدير ومروسيه، والافتتاح بأهميّة رسالة التحوّل للعمل المصرفي الإسلامي، وتأهيل وتدريب العاملين، وتوفير الكوادر المتخصصة للقيام بإجراء الدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي.

7- دراسة (مصطفى - 2015) "إشكالية التحوّل الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي- دراسة حالة النظام المصرفي السعودي"

تناولت هذه الدراسة بيان مفهوم تحوّل المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأسبابه وطرقه وتقييم الإجراءات العلمية الشرعية والتنظيمية للمصارف التي تتبنّى قرار التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية، كما تطرقت للمشاكل التي يواجهها النظام المصرفي السعودي عند التحوّل الجزئي للصيرفة الإسلامية، وتبسيط الضوء على دراسة حالة من خلال التجربة السعودية، وتبيين إمكانية الاستفادة منها، واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي ثمّ منهج دراسة حالة وهذا من خلال أنها قامت بدراسة نظرية وتحليلها ثم إسقاطها على حالة النموذج السعودي لعدد من المصارف، وهي بنك الرّاجحي، بنك البلاد، بنك الإنماء، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: إنّ تجربة النموذج السعودي تجربة نموذجية إلا أنها واقعة في شبهة الرّيا طالما تعتمد على بعض المصارف التقليدية والإسلامية في آن واحد، كذلك عدم اعتمادها على أسلوب المشاركة كصيغة تمويلية أي . إنها أقل مساهمة في تمويل التّمنية، ومن أهم توصيات الدراسة هي: ضرورة الحوار بين المهندسين الماليين وهيئات الرقابة الشرعية حول عملية التحوّل وضبط

معاييرها وكيفية تطوير منتجات مالية إسلامية كفيلة بتمويل التنمية، كما أوصت أيضاً على ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية السعودية بأدوات التمويل القائمة على المشاركة بهدف تحقيق التنمية.

8- دراسة (فريدة-2015) "استراتيجية تحوّل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية"- دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر

تناولت هذه الدراسة توضيح استراتيجية تحوّل المصارف التقليدية نحو تقديم خدمات مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق خطة تحوّل مرحلية تتضمن أشكال التحوّل ومتطلباته وضوابط الشريعة والمعوقات المحتملة، ومن ثم الآثار المترتبة على تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بينما في الجانب العملي اعتمدت على دراسة حالة النظام المصرفي في الجزائر، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هو إن تحوّل المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة هو أمر واجب شرعاً، ويعد منهج التدرج المرحلي في تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وبأسلوب كلي أو جزئي هو الشكل الملائم لضمان التخلص من المحاذير الشرعية بشكل كامل ومتوازن، كما إن تحوّل المصارف التقليدية في الدول الإسلامية بطبيعته يواجه معوقات وانتقادات كنتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب أثناء التحوّل أن يلتزم بالفصل الكامل بين الموارد المالية المشروعة والغير المشروعة، وبعد التحوّل لا يجوز شرعاً للمصرف المتحوّل الخلط بين الموارد المشروعة والغير المشروعة.

9- دراسة(عمر-2016) "متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا" دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان متطلبات عملية تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، كما تناولت المعوقات التي تواجهها عملية التحوّل، من خلال الدراسة الميدانية لمصرف الجمهورية بمدينة طبرق، واعتمدت على الملاحظة والمقابلة في جمع بياناتها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، إن الدوافع الأساسية التي دفعت مصرف الجمهورية بطبرق للتحوّل للصيرفة الإسلامية هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم الدوافع القانونية، وأهم متطلبات التحوّل في ليبيا هي متطلبات سياسية ومن ثم تأتي المتطلبات الشرعية، وأهم ما وصّت به الدراسة وضع خطة استراتيجية للتحوّل نحو الصيرفة الإسلامية، وذلك باختيار الأسلوب الأمثل للتحوّل وهو التدرج.

10- دراسة (الحاجي والزغداني- 2018) "الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي " دراسة حالة تطبيقية عن مصرف الجمهورية"

لقد كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية، وقد تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استبانة، وتمّ توزيعها على عينة مسحية، أي . على كل المسؤولين والموظفين العاملين بالإدارة العامة للصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، وقد توصلت إلى نتيجة مهمة، وهي: إن كافة محاور الدراسة . كثرة وتشعب الآراء الفقهية، وحدائث التجربة، وضعف الخبرة، وضعف الإمكانيات التقنية الحديثة، والتركيز على التمويل بصيغة المراجعة، ونقص الفرص الاستثمارية للمصرف . تُعدّ من ضمن المعوقات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي بمصرف الجمهورية، وكان من أبرز التوصيات هو حث المصارف الإسلامية على التنوع في منح التمويل المصرفي المُقدّم لعملائها في المشاركة والمضاربة وغيرها من أدوات التمويل الأخرى بدلاً من التركيز على صيغة التمويل بالمراجعة، كذلك العمل على تطوير

أنظمة حديثة تتماشى مع آلية عمل ونشاط المصارف الإسلامية نظراً لأهميتها القصوى حتى يتسنى لها المنافسة بسوق العمل المصرفي المحلي والدولي.

التعليق على الدراسات السابقة

تم فيما سبق استعراض عشر دراسات سابقة مرتبة من الأقدم إلى الأحدث (من عام 2002 إلى عام 2018)، أجريت في بيئات مختلفة، حيث تناولت هذه الدراسات موضوعات متنوعة في مجال التحول نحو الصيرفة الإسلامية، فقد تطرّق البعض منها إلى دراسة التحول الجزئي وأهم إشكالاته، بينما تطرّق البعض الآخر إلى تقييم ظاهرة التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي بكافة مداخله ومتطلباته ومعوّقاته، واستخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج ملائم لمثل هذه الدراسات، والاستبيان كأداة لجمع البيانات.

ومما سبق يتضح أنّ هذه الدراسة تتشابه مع الدراسات السابقة في عدّة جوانب في المضمون، وهو التحول للصيرفة الإسلامية، وكذلك في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي أيضاً في أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات وهي الاستبيان. إلا أنّ ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنّ هذه الدراسات التي تمّ عرضها تناولت موضوع معوّقات التحول نحو الصيرفة الإسلامية بشكل عام، أي . أنّه لم ينفرد بدراسة خاصّة، في حين جاءت هذه الدراسة بدراسة جانب المعوّقات بشكل أكثر شمولاً بمختلف أنواعها سواء كانت بشرية أو ثقافية أو إدارية وفنية أو شرعية وتشريعية بالتطبيق العملي في المصارف التجارية في ليبيا عامّة، من وجهة نظر الموظّفين العاملين في الإدارات العامة بهذه المصارف.

مشكلة الدراسة

إنّ النّجاحات التي حققتها الدول التي خاضت عملية التّوجه نحو الصيرفة الإسلامية والإنجازات التي حققتها المصارف الإسلامية على كلّ الأصعدة الدولية والعالمية، خاصّة عندما أثبتت مكانتها في السّوق المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008م.

ونتيجة لذلك قامت العديد من المصارف التقليدية بافتتاح نوافذ إسلامية لاقتناعها بقوة الاقتصاد الإسلامي، في حين قرّرت مصارف أخرى تغيير نظامها بالكامل إلى نظام إسلامي (المحمود والمرزوقي، 2015).

ولمواكبة هذه التطورات فقد قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار بعض المناشير التي أسهمت في وجود بوادر للصيرفة الإسلامية خلال عام 2009م حيث تميّز مصرف الجمهورية بأنّه أوّل مصرف يخوض تجربة تقديم الصيرفة الإسلامية الذي اتخذ شكل التّحول الجزئي من خلال أسلوب النوافذ الإسلامية والتي اقتصرّت على صيغة المربحة لأمر الشراء فقط (الحمروني، 2013)، ومن ثمّ صدر قرار المؤتمر الوطني العام الليبي بمنع الرّبا في المصارف الليبية، وحدّد تاريخ الأوّل من يناير في عام 2015م كموعّد نهائي لإنهاء التّعامل بنظام الفوائد الماليّة، وقد تمّ إصدار تعديل في قانون المصارف رقم 1 لعام 2005م، بالقانون رقم 46 لعام 2012م، والذي أضاف فصلاً خاصاً بالصيرفة الإسلامية (الصقّ والتائب، 2014: 646). ونظراً لحدائث التجربة في النظام المصرفي الليبي واختلاف طبيعة النظام المصرفي التقليدي عن النظام المصرفي الإسلامي فإنّ تطبيق هذا القرار يتطلب من المصارف التجارية الالتزام بالعديد من المبادئ والنقيد بالعديد من المتطلّبات الشرعية والتشريعية وقد يترتّب على ذلك مواجهة بعض المعوّقات عند التطبيق، عليه نتركز مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي المعوّقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند عمليّة التحول نحو الصيرفة الإسلامية؟

أهداف الدراسة

1. التعرف على مفهوم التحوّل وأهم متطلباته وأنواعه.
2. التعرف على أهم الجهود المبذولة من قبل الدولة الليبية حيال الصيرفة الإسلامية.
3. بيان أهم معوقات التحوّل للصيرفة الإسلامية في ليبيا.
4. المقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة حول أهم المعوقات التي تواجهها عند التحوّل للصيرفة الإسلامية.

أهمية الدراسة

1. تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه الذي يعتبر من الموضوعات الحديثة في ليبيا.
2. هذه الدراسة ستساهم في توضيح معوقات التحوّل للصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية والتي قد تكون مرجعاً لجمعية المختصين والمهتمين والباحثين في شؤون الصيرفة الإسلامية.
3. استخلاص أهم النتائج التي يمكن أن تساهم في الحدّ من المعوقات أو التقليل من آثارها.

فرضيات الدراسة

في ضوء طبيعة المشكلة، تقوم الدراسة على الفرضية الآتية :

- تواجه المصارف التجارية الليبية عدّة معوقات تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية.

وقد اشتقّ من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- تواجه المصارف التجارية معوقات شرعية تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية.
- تواجه المصارف التجارية معوقات تشريعية تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية.
- تواجه المصارف التجارية معوقات ثقافية تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية.
- تواجه المصارف التجارية معوقات إدارية وفنية تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية.
- تواجه المصارف التجارية معوقات بشرية تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: العاملون بالإدارات العامة في المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية وتمّ اختيار ثلاث إدارات فقط كعينّة دراسة وهي الإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية؛ ذلك لأنّ هذه المصارف تمثل حوالي 39.4%⁽¹⁾ من حجم أصول القطاع المصرفي الليبي ككلّ وبالتالي فإنّ هذه النسبة كافية لتمثيل القطاع المصرفي الليبي بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد والتكلفة، كذلك بسبب تشابه المصارف التجارية الليبية في جميع النظم والإجراءات والمعاملات.

الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال عام 2018-2019.

⁽¹⁾ مصرف ليبيا المركزي (2012)، التقرير السنوي للإدارة الرقابة والنقد.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة معوقات التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

مفهوم التحوّل

التحوّل في اللغة:

"يعني التنقل من موضع إلى آخر، والانتقال من حال إلى حال، ونقطة التحوّل هي الحدّ الفاصل بين أمرين، يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالاً من الأول" (الجريدان، 2014: 150).

وملخص القول: إنه في اللغة "يعني التنقل والتغيّر والإزالة وطلب البديل" (أحمد، 2017: 107).

أما في الاصطلاح:

"فهو الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعاً" (العطيات والحكيم، 2010: 3).

ويمكن الفساد في الوضع القائم المطلوب التحوّل عنه في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة للأحكام الشرعية، وفي الطليعة منها التعامل بالربا أخذاً وعطاءً هو محرّم شرعاً لما ينطوي عليه من الإضرار بالمجتمعات الإسلامية واستغلال ظروفهم المعيشية وحاجتهم الاقتصادية. (أبو حميرة واسويسي، 2010: 4).

وأما الوضع الصالح شرعاً فهو عبارة عن نبذ التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشرع وفي مقدّمها التعامل الربوي، وإبداله بما أحلّ الله تعالى لنا من معاملات تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين، والتعاون على تحقيق المصالح المشتركة، والتراحم في تقديم المساعدات للمحتاجين (الربيع، 1989: 4).

أما بالنسبة لتعريف عملية تحوّل المصارف التقليدية، فقد تعدّدت آراء الباحثين حول تعريفها حيث عرّفها البعض على إنها: "انتقال المصرف من وضع الصيرفة التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى الصيرفة الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الرّبح والخسارة..." (مصطفى، 2015: 130). وعرّفت أيضاً على إنها: "انتقال المصارف التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وتركها واستبدالها لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها بعد القيام بعدة إجراءات وتنظيمات شرعية وإدارية وقانونية". (الجريدان، 2014: 152)، وعرّفها باحث آخر على إنها: "وجود رغبة لدى المصارف التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية، وذلك إمّا بشكل كليّ من خلال الإحلال الكامل للعمليات المصرفية الإسلامية محلّ العمليات المصرفية التقليدية، أو بشكل جزئيّ من خلال تقديم منتجات وخدمات إسلامية بجانب المنتجات والخدمات التقليدية، وذلك للعديد من الأسباب تتفاوت بين أسباب عقائدية واجتماعية وبين أسباب تجارية وربحية" (رستم، 2014: 14).

معوقات التحوّل

نظراً لطبيعة الاختلاف بين النظامين التقليدي والإسلامي تواجه المصارف التقليدية العديد من التّحديات التي تقف عائقاً أمامها أثناء عملية التحوّل نحو الصيرفة الإسلامية، وفيما يلي بيان لأهم هذه العقبات.

أولاً. المعوقات القانونية:

يُقصّد بها كافّة الأمور والإجراءات المتعلقة بالشؤون القانونية التي من شأنها أن تمنع أو تعرقل عملية تحوّل المصرف التقليدي للعمل المصرفي الإسلامي (العطيات، 2007).

وهي كالتالي:

1. معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي غير ملائمة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية، ذلك لأنها وضعت لتتناسب مع المصارف التقليدية (نين، 2015).
2. صعوبة التوفيق بين استصدار موافقة الجهات الحكومية المختصة من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية لقرار التحول من جهة أخرى، وذلك بسبب تلازم الأمرين وتوقف كل منهما على الآخر (العطيات، 2007: 71).
3. تأخر صدور الموافقة النهائية من الجهات المسؤولة عن عملية التحول وهذا يترتب على المصرف الاختيار بين أمرين: إما الاستمرار بالتعامل بالمعاملات المخالفة للشرعية أو التوقف عن تقديمها والذي قد يعرض المصرف لخسائر مالية (فريدة، 2015).
4. عدم وضوح أو عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية والمصارف المركزية فيما عدا حالات قليلة حيث نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها، دون التفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي (بوازدي ورقيعي، 2016: 68).
5. هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول العربية والإسلامية والتي تعتبر العقود الربوية عقوداً صحيحة من الناحية القانونية، الأمر الذي يحول دون إلزام الأطراف الأخرى بتعديل عقودها مع المصرف التقليدي عند التحول بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا يؤدي إلى عرقلة وتأخير عملية التحول (العطيات، 2007: 72).

ثانياً. المعوقات التشريعية:

في ظلّ الأوضاع التي تعيشها المجتمعات الإسلامية تحت سيادة الأنظمة الوضعية، لا بدّ أن تواجه تجربة التحول العديد من المعوقات التي تؤثر إلى حدّ ما على خطة تحول المصرف التقليدي، ومن أبرز هذه المعوقات التي قد تطرأ على عملية التحول، هي عدم وضوح الأحكام الشرعية لبعض المسائل الفقهية الخاصة بعملية التحول للعمل المصرفي الإسلامي، ومن هذه المسائل ما يلي: (العطيات، 2007):

1. حكم استمرار المصرف التقليدي بممارسة الأعمال المحرمة شرعاً بعد صدور قرار التحول عن الجمعية العمومية للمصرف، وقبل صدور الموافقة النهائية من الجهات الرسمية المسؤولة عن التحول.
2. حكم الأموال المحرمة شرعاً التي دخلت إلى المصرف وقبل صدور قرار التحول لم يبق لها أي أثر.
3. حكم الالتزامات اتجاه الغير الناتجة من المعاملات المحرمة شرعاً وكيفية التخلص منها.
4. حكم شراء أسهم المصرف التقليدي قبل وأثناء عملية التحول.
5. حكم السلع والخدمات المحرمة لذاتها كأموال الرّبا التي تعود ملكيتها للمصرف التقليدي (فريدة، 2015).

ثالثاً. المعوقات الإدارية:

عدم وضوح الرؤية على مستوى المصرف ككلّ حول الصيرفة الإسلامية وكيفية الإقدام عليها وتنفيذها، والذي يؤدي إلى ظهور السلبيات الآتية (مصطفى، 2006).

1. تخوّف بعض الإدارات من فقدان بعض عملائها.

2. عدم قدرة الإدارة على إعطاء فكرة واضحة ومحددة عن كيفية التوسع في العمل المصرفي الإسلامي (مرطان، 1999).
3. عدم رغبة الإدارات الأخرى للمصرف في التعاون على تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها (السرحي، 2010).
4. عند اتخاذ المصرف التقليدي قرار مثل قرار التحول، يتطلب ذلك تدريب الكوادر البشرية بالمصرف وتأهيلهم لمزاولة الأعمال الجديدة التي سيضطلعون بمسئوليتها في الوضع المتحول له، وهذا الأمر سيزيد الأعباء الملقاة على عاتق إدارة المصرف (العطيات، 2007).
5. عدم تجاوب إدارة البنك مع مستجدات التحول بالسرعة المناسبة، وأخذ قرارات متسرعة (فريدة، 2015: 91).
6. التباطؤ أحياناً في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.
7. عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي (السرحي، 2010: 20).

إجمالاً، ومما سبق تستخلص الدراسة المعوقات الآتية:

1. إن المصارف المركزية لم تفصل القوانين المنظمة لعمل المصارف الإسلامية عن القوانين المنظمة لعمل المصارف التقليدية.
2. تراكم الفائدة السابقة واختلاطها مع رأس مال المصرف بالإضافة إلى الفوائد المدينة والدائنة التي لم تحصل بعد.
3. عدم الوعي الكافي بمفهوم الصيرفة الإسلامية وكيفية تطبيقها على مستوى الجهاز المصرفي سواء من حيث الإدارات أو العاملين أو العملاء.

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، أما عينة الدراسة اشتملت على العاملون بالإدارات العامة في المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية وتم اختيار ثلاث إدارات فقط كعينة دراسة وهي الإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية.

أداة الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات المطلوبة وعلى المنهج المتبع في الدراسة فإن الأداة التي تم الاعتماد عليها هي صحيفة الاستبيان، وذلك باعتبارها الأسهل والأسرع من الوسائل الأخرى في جمع البيانات، وقد تم تصميم موضوعات صحيفة الاستبيان على شكل أسئلة مغلقة وذلك لتفادي الإطالة المملة والاختصارات المخلّة في الإجابة، حيث تم تحديد عدة إجابات لكل سؤال ويختار المشارك منها ما يعبر عن وجهة نظره.

مقاييس وتصميم أداة الدراسة:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على الأسئلة الواردة في صحيفة الاستبيان حيث أعطى المقياس الأرقام التالية:

1= غير موافق بشدة . 2= غير موافق . 3= محايد . 4= موافق . 5= موافق بشدة .

وقد تمّ تصميم صحيفة الاستبيان من خلال الاستعانة بدراسة (الصقح والتائب، 2014) وتمّ تقسيمها على أربعين سؤالاً مقسّمة إلى سبعة أجزاء على النحو التالي:

1. الجزء الأول: يتضمّن معلومات شخصية متعلقة بأفراد عيّنة الدراسة، وقد تضمّن خمس فقرات وهي (اسم المصرف، المؤسسة التي يعمل بها، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة).

2. الجزء الثاني: تضمّن معلومات حول أهمية الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، واشتمل على خمسة أسئلة بهذا الخصوص.

3. الجزء الثالث: مقسّم إلى خمسة أسئلة حول المعوقات التشريعية التي تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

4. الجزء الرابع: تضم ستة أسئلة مختصة بالمعوقات الشرعية التي تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

5. الجزء الخامس: اشتمل على تسعة أسئلة متعلقة بالمعوقات الإدارية والفنية التي تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية.

6. الجزء السادس: تضمّن المعوقات الثقافية في خمسة أسئلة.

7. الجزء السابع: تضمّن المعوقات البشرية في خمسة أسئلة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

إنّ الثّبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي . إن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العيّنة، ولقياس ثبات أداة الدراسة تمّ استخدام معامل ألفا كرونباخ حيث بلغ إجمالي معامل الثبات لمحاوّر الدراسة 69 % وتعدّ هذه النتيجة مناسبة لأغراض هذه الدراسة مما يدلّ على تمتّع أداة الدراسة بثبات إحصائي حيث إنّ جودة الأداة تتحقّق إذا زاد معامل ألفا كرونباخ عن 60% ومعامل الصدق 83 % والذي تمّ احتسابه من خلال الجذر التربيعي للثّبات، وهي نسبة مرتفعة مما يدلّ على زيادة النّقة في صدق المقياس كما هو موضّح في الجدول رقم (1) التالي.

جدول رقم(1)

قيم معامل الثّبات لمحاوّر الدراسة للعيّنة الاستطلاعية والبالغ حجمها 40 مفردة

المحاوّر	عدد العبارات	معامل الثّبات	معامل الصدق
أهمية الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية	5	0.848	0.92
معوقات التحول للصيرفة الإسلامية	30	0.735	0.86
المقياس ككل	35	0.692	0.83

المصدر: بيانات الدراسة

أساليب تحليل البيانات

تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات هذه الدراسة وقد تم استخدام مستوى معنوية (0.05) الذي يتم مستوى الثقة (0.95) لتفسير نتائج التحليل الإحصائي وقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة، وتعد أقل درجة مقبولة بالنسبة لهذا المقياس هي 60%، والدرجة المفضلة ما بين (70%-80%)، وإذا قلت عن 60% يتم حذف بعض الأسئلة التي تجعل قيمة معامل ألفا كرونباخ يصل إلى 60% أو أكثر.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة.
- المتوسطات والانحرافات المعيارية، لمعرفة الاتجاه العام لإجابات المشاركين وذلك لمقارنة متوسطات الإجابات مع متوسط القياس المستخدم في استمارة الاستبيان الذي يبلغ (3) متوسطاً نظرياً، هذا وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (4) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى الموافق بشدة، وإذا كان يتراوح بين (3.1-4) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى الموافق، وإذا كان يساوي (3) اعتبرت الإجابة محايدة، وإذا كان يتراوح ما بين (2.1-2.9) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى عدم الموافق، وإذا تراوح بين (1-2) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى عدم الموافق بشدة، والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي.
- اختبار (t) لعينة واحدة مستقلة لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى (0.05).
- اختبار (t) لعينتين مستقلتين لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى (0.05).

جمع البيانات

تمكنت الدراسة من توزيع 120 استمارة استبيان على العاملين بالإدارات العامة بالمصارف التجارية محل الدراسة، واستلمت منها 108 استمارة استبيان قابلة للتحليل أي نسبة (90%). ويمكن بيان تفصيلها كما في الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2)

بيان الاستثمارات الموزعة والمستلمة من كل مصرف

اسم المصرف	الموزعة	المستلمة
المصرف التجاري الوطني	40	37
مصرف الوحدة	40	36
مصرف التجارة والتنمية	40	35
الإجمالي	120	108

المصدر: بيانات الدراسة

ثالثاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

وصف خصائص عينة الدراسة:

تنوّعت الخصائص الديموغرافية لأفراد العيّنة، وذلك من حيث (اسم المصرف، المؤسسة التي يعمل بها، المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة) وذلك على النحو التالي.

اسم المصرف: نلاحظ من الجدول رقم (3) التالي الذي يمثّل وصف خصائص العيّنة حسب اسم المصرف، إنّ عدد التوزيع التكراري لأفراد العيّنة في المصارف متقارب، وهذا يعني أنّ المصارف محلّ الدّراسة كانت على نفس المستوى تقريباً في التّعاون بشأن تعبئة الاستمارات على أكمل وجه.

جدول رقم(3)

وصف خصائص العيّنة (اسم مصرف)

البيان	العدد	النسبة
المصرف التجاري الوطني	37	34.3
مصرف الوحدة	36	33.3
مصرف التجارة والتنمية	35	32.4
الإجمالي	108	%100

المصدر: بيانات الدراسة

المؤسسة التي يعمل بها: نلاحظ من الجدول رقم (4) أدناه الذي يمثّل وصف خصائص العيّنة حسب نوع القطاع الذي يعمل به، وإن أغلب أفراد العيّنة يعملون في قطاع عام بنسبة 67.6 % وبنسبة 32.4% للقطاع الخاص.

جدول رقم(4)

وصف خصائص العينة (المؤسسة التي يعمل بها)

البيان	العدد	النسبة
قطاع عام	73	67.6
قطاع خاص	35	32.4
الإجمالي	108	100

المصدر: بيانات الدراسة

المؤهل العلمي: نلاحظ من الجدول رقم (5) الذي يمثّل وصف خصائص العيّنة حسب مؤهلاتهم العلمية أنّ النسبة الأكبر في المؤهلات العلمية كانت لحملة الجامعات إذ شكّلت ما نسبته 64.8 % في حين بلغ حملة الماجستير والدكتوراه 24.1% أمّا حملة الدبلوم المتوسط 11.1 % وهي نسبة منخفضة جدّاً، وهذا يدل على اهتمام المصارف محلّ الدراسة بالدرجة العلميّة بشكل كبير.

جدول رقم(5)

وصف خصائص العينة (مؤهل علمي)

البيان	العدد	النسبة
دبلوم متوسط	12	11.1

64.8	70	جامعي وما يعدله
24.1	26	ماجستير أو دكتوراه
%100	108	الإجمالي

المصدر: بيانات الدراسة

الوظيفة : يتضح من الجدول رقم (6) التالي الذي يمثل وصف خصائص العينة حسب المستوى الوظيفي أنَّ أغلب أفراد العينة هم رؤساء أقسام 38.9 ثم يليه الموظفون 25.0 ومدراء الإدارات ومعاونوهم 20.4 أما عضو الهيئة الشرعية 9.3 وعضو مجلس الإدارة 5.5 ومدير عام أو نائبه 0.9 فنلاحظ أنَّ مشاركتهم متدنية جداً.

جدول رقم(6)

وصف خصائص العينة (الوظيفة)

النسبة	العدد	البيان
5.5	6	عضو مجلس الإدارة
0.9	1	مدير عام أو نائبه
20.4	22	مدير إدارة أو نائبه
9.3	10	عضو هيئة شرعية
38.9	42	رئيس قسم
25.0	27	موظف
%100	108	الإجمالي

المصدر: بيانات الدراسة

سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (7) أدناه الذي يمثل وصف خصائص العينة حسب خبراتهم في مجال العمل المصرفي أنَّ 46.2 من أفراد العينة تنحصر خبراتهم من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة و 26.9 كانت خبراتهم أقل من 10 سنوات أما 26.9 الباقية فكانت خبراتهم 20 سنة فما فوق مما يدل على أنَّ أغلب المشاركين كانت لديهم الخبرة العلمية الكافية التي تمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبيان بالموضوعية والدقة مما يحقق الغرض الذي صمم الاستبيان من أجله.

جدول رقم(7)

وصف خصائص العينة (سنوات الخبرة)

نسبة	عدد	البيان
26.9	29	أقل من 10

46.2	50	من 10 إلى أقل من 20
26.9	29	من 20 فما فوق
%100	108	الإجمالي

المصدر: بيانات الدراسة

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1. تواجه المصارف التجارية الليبية معوقات تشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية: نستخلص من الجدول رقم (8) والجدول رقم (9) التاليين أنَّ إجابات عينة الدراسة أخذت اتجاه الموافق بشدة عند العبارة (2-4-5) ذلك لأنَّ متوسطاتها كانت (4.02-4.13-4.08) على التوالي وجميعها أكبر من (3) المتوسط الفرضي للمقياس أما العبارة (1-3) ذات متوسطات حسابية علي توالي (3.89-3.95) فكانت اتجاهات إجابات عينة الدراسة أخذت اتجاه الموافق. إجمالاً: يمكن القول إنَّ غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم على مجمل العبارات الخاصة بالمعوقات التشريعية محصورة ما بين الموافق والموافق بشدة، ومتوسطات حسابية محصورة ما بين (3.8981 ، 4.1389) أي . إنَّها أعلى من المتوسط المفترض للمقياس ويشير ذلك إلى اتجاه الموافقة حول مدى وجود معوقات تشريعية التي تعيق عملية توجّه المصارف التجارية نحو الصيرفة الإسلامية. ولتأكيد هذه النتيجة التي تمكن من قبول أو رفض الفرضية على أسس علمية دقيقة قامت الدراسة باختبار (t) لعينة واحدة، وتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (8)

حجم العينة	متوسط عام	قيمة T	درجة الحرية	مستوى معنوية
108	4.02038	12.920	107	0,000

عليه نستخلص أنَّ المتوسط العام (4.02038) وهذا يشير على إنَّ الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة حول مدى وجود معوقات تشريعية هو الموافق بشدة، والقيمة الاحتمالية المناظرة للقيمة (t) هي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد (0.05) وعليه يتم قبول الفرضية القائمة (توجد معوقات تشريعية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية)

جدول رقم (9)

إجابات أفراد العينة حول الأسئلة الخاصة بالمعوقات التشريعية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		العبارة	ت
		نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	النسبة	العدد	نسبة	العدد		
0.87951	3.9537	23.1	25	59.3	64	10.2	11	4.6	5	2.8	3	عدم ملائمة النظام القانوني المعمول به حالياً للعمل المصرفي الإسلامي	1
0.76682	4.0278	25.9	28	55.6	60	13.9	15	4.6	5	-	-	غياب بعض القوانين والتشريعات الداعمة لعملية التحول للصيرفة الإسلامية	2
0.80813	3.8981	20.4	22	56.5	61	15.7	17	7.4	8	-	-	غياب قرارات أو منشورات صادرة عن المصرف المركزي والتي تنظم عملية التحول	3
0.82551	4.1389	36.1	39	46.3	50	13.9	15	2.8	3	0.9	1	عدم وضوح سياسات مصرف ليبيا المركزي اتجاه الصيرفة الإسلامية	4
0.98707	4.0833	38.9	42	40.7	44	13.9	15	2.8	3	3.7	4	قانون المصارف رقم 46 لعام 2012 لا يميز بين المصارف التقليدية والإسلامية في الرقابة والإشراف	5

المصدر: بيانات الدراسة

2 . تواجه المصارف التجارية الليبية معوقات شرعية تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية

نستخلص من الجداول رقم (10) ورقم (11) حول الأسئلة الخاصة بالمعوقات الشرعية إنّ إجابات عيّنة الدراسة أخذت اتجاه الموافق بشدّة عند العبارات (4-5-6) وبمتوسطات حسابية (4.12-4.24-4.32) أمّا العبارة (1-2-3) وبمتوسطات (3.53-3.96-3.46) على التوالي أخذت اتجاه الموافق. إجمالاً: إنّ أغلب إجابات أفراد عيّنة الدراسة كانت عند درجة موافق وموافق بشدّة بنسبة عالية ومتوسطات حسابية محصورة بين (3.4630، 4.3241) وهذا يشير إلى اتجاه الموافقة على وجود معوقات شرعية تحدّ من عملية توجّه المصارف التجارية الليبية نحو الصيرفة الإسلامية.

ولقبول أو رفض هذه الفرضية بناء على أسس علمية دقيقة قامت الدراسة باختبار (t) لعينة واحدة كالتالي:

جدول رقم (10)

حجم العينة	متوسط عام	قيمة t	درجة الحرية	مستوى معنوية
108	3.94135	11.220	107	0.000

تظهر نتائج التحليل الإحصائي من خلال اختبار (t) لعينة واحدة كما هو موضّح أعلاه إنّ المتوسط العام بلغ (3.94135) وهذا يدل على أنّ أفراد عينة الدراسة موافقون على أنّ هناك معوقات شرعية تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية ومستوى معنوية 0.000 وهي أقل من (0.05) مستوى معنوية المحدد، وهذه تشير على قبول الفرضية القائمة وهي تواجه المصرف التجارية الليبية معوقات شرعية تحدّ من تطبيق الصيرفة الإسلامية.

جدول رقم (11)

إجابات عينة الدراسة حول الأسئلة الخاصة بالمعوقات الشرعية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		العبارات	ت
		نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	النسبة	العدد	نسبة	العدد		
1.09737	3.5370	15.7	17	46.3	50	21.3	23	9.3	10	7.4	8	عدم وجود بيئة شرعية مناسبة تشجع المصارف التجارية على الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية	1
0.79632	3.9630	23.1	25	55.6	60	16.7	18	3.7	4	0.9	1	غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول موضوع التحول للصيرفة الإسلامية	2
1.15545	3.4630	18.5	20	38.9	42	18.5	20	18.5	20	5.6	6	النقص الكمي في علماء الشرعية القادرين على تطوير المنتجات الإسلامية	3
0.81708	4.1204	35.2	38	46.3	50	13.9	15	4.6	5	-	-	قصور دور هيئة الرقابة الشرعية داخل المصارف التجارية	4
0.85238	4.2407	44.4	48	40.7	44	10.2	11	3.7	4	0.9	1	افتقار بعض المسائل الفقهية الخاصة بالتحول إلى أحكام شرعية واضحة	5
0.79518	4.3241	49.1	53	37.0	40	12.0	13	0.9	1	0.9	1	تباطؤ إجراءات الفصل في بعض القضايا الخاصة بالتحول من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية	6

المصدر: بيانات الدراسة

3 . تواجه المصارف التجارية الليبية معوقات إدارية وفنية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية:

نلاحظ من الجدول رقم (12) والجدول رقم (13) أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت مركزة بنسبة عالية عند درجة موافق وموافق بشدة على العبارات (1, 2, 4, 9) على حسب الترتيب الموضح في الجدول، أما العبارات (3, 6, 7, 8) فكانت إجاباتهم عند درجة موافق ثم تليها درجة محايد، أما إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة (5) فكانت عند درجة موافق ثم تليها درجة غير موافق، وبمتوسطات حسابية محصورة ما بين (3.0556 , 4.2685) إجمالاً: يمكن القول إن أفراد عينة الدراسة يوافقون على مدى وجود معوقات إدارية وفنية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية، وعليه قامت الدراسة باختبار (t) لعينة واحدة مستقلة وذلك لتأكيد ما تم التوصل إليه، وظهرت النتائج كالتالي:

جدول رقم (12)

حجم العينة	متوسط عام	قيمة T	درجة الحرية	مستوى معنوية
108	3.7067	8.024	107	0.000

نستخلص أن المتوسط العام لمحور المعوقات الإدارية والفنية قد بلغ (3.7067) وهذا يشير إلى اتجاه الموافقة بشكل عام على مدى وجود معوقات إدارية وفنية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية، ومستوى معنوية 0.000 وهي أقل من قيمة مستوى معنوية محدد (0.05) وهذا يشير على قبول الفرضية القائمة وهي :

(تواجه المصارف التجارية الليبية معوقات إدارية وفنية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية)

جدول رقم (13)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول الأسئلة المتعلقة بالمعوقات الإدارية والفنية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		العبارة	ت
		نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	النسبة	العدد	نسبة	العدد		
0.63550	4.2315	34.3	37	54.6	59	11.1	12	-	-	-	-	عدم وضوح الإطار النظري والتطبيقي لأدوات الصيرفة الإسلامية	1
0.97954	3.7778	20.3	22	51.9	56	16.7	18	7.4	8	3.7	4	عدم رغبة القيادات الإدارية للتعامل بالمعاملات الإسلامية	2
0.99022	3.4722	13.0	14	40.7	44	30.6	33	12.0	13	3.7	4	ارتباط المصارف باتفاقية بازل لا تأخذ في اعتبارها المعاملات الإسلامية	3
0.96292	3.7625	17.6	19	57.4	62	13.0	14	8.3	9	3.7	4	عدم توفر برامج محاسبة متطورة بالمصرف والتي تخدم الصناعة المصرفية	4
1.14250	3.0556	8.3	9	35.2	38	17.6	19	31.5	34	7.4	8	الخوف من فقدان العملاء الحاليين	5
1.02559	3.5648	11.1	12	57.4	62	13.9	15	12.0	13	5.6	6	عدم توفر منتجات بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية	6
1.06178	3.6481	22.2	24	38.9	42	24.1	26	11.1	12	3.7	4	وجود اعتقاد بارتفاع تكلفة التمويل الإسلامية	7
1.00656	3.5741	16.6	18	41.7	45	27.8	30	10.2	11	3.7	4	النظم والإجراءات الفنية غير متوافقة مع متطلبات التحول	8
0.90281	4.2685	48.1	52	38.0	41	8.3	9	3.7	4	1.9	2	عدم وضوح رؤية كاملة لعملية التحول على جميع المستويات الإدارية بالمصارف التجارية	9

المصدر: بيانات الدراسة

4 . تواجه المصارف التجارية الليبية معوقات ثقافية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية ولاختبار هذه الفرضية تم القيام بالاختبارات التالية :

نلاحظ من الجدول رقم (14) والجدول رقم (15) أن إجابات أفراد العينة أخذت اتجاه الموافق بشدة عند العبارة (5) ويمتوسط حسابي (4.25) أما باقي العبارات (1-2-3-4) ويمتوسطات حسابية على التوالي (3.28-3.70-3.87-3.89) فإن إجابات أفراد العينة أخذت اتجاه الموافق، وعليه يمكن القول إن أغلب إجابات أفراد العينة كانت محصورة عند درجة موافق على كل العبارات الخاصة بالمعوقات الثقافية ويمتوسطات حسابية محصورة ما بين (3.28701، 4.2500) وهي أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس.

وهذا يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن المعوقات الثقافية من ضمن المعوقات التي تعيق عملية توجه المصارف التجارية نحو الصيرفة الإسلامية ولقبول أو رفض هذه الفرضية بناء على أسس عملية دقيقة قامت الدراسة باختبار (t) لعينة واحدة مستقلة وكانت نتائج التحليل كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (14)

حجم العينة	متوسط عام	قيمة T	درجة الحرية	مستوى معنوية
108	3.80186	9.498	107	0.000

نستخلص من نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول أن المتوسط العام قد بلغ (3.80186) وهذا يشير إلى أن أفراد العينة يوافقون على مدى وجود معوقات ثقافية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية، وإن قيمة مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية محدد 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية القائمة وهي (تواجه المصارف التجارية الليبية معوقات ثقافية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية).

جدول رقم (15)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول الأسئلة المتعلقة بالمعوقات الثقافية التي تحد من تطبيق
الصيرفة الإسلامية

ت	العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف المعياري
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
1	إدارة المصرف لا تملك وسائل لتوعية العاملين على كيفية التعامل مع المعاملات المصرفية الإسلامية	6	5.6	29	26.9	16	14.8	42	38.9	15	13.8	1.16852
2	لا تهتم القيادات الإدارية بالدراسات والأبحاث الهادفة للتنمية وتطوير الصيرفة الإسلامية	1	0.9	18	16.7	17	15.7	48	44.4	24	22.2	1.02546
3	لا تقام دورات تثقيفية داخل المصارف لتوضيح أهمية العمل المصرفي الإسلامي	1	0.9	13	12.0	8	7.4	63	58.3	23	21.3	0.91807
4	ضعف مشاركة المصارف التجارية في المؤتمرات والندوات التي تقام بخصوص المصارف الإسلامية	-	-	10	9.3	12	11.1	65	60.2	21	19.4	0.81962
5	عدم توعية العملاء بكيفية التعامل بالمنتجات الإسلامية	-	-	1	0.9	14	13.0	50	46.3	43	39.8	0.71205

المصدر: بيانات الدراسة

5 . تواجه المصارف التجارية الليبية معوقات بشرية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية .

ونلاحظ من الجدولين (16، 17) حول إجابات أفراد العينة حول العبارات المتعلقة بالمعوقات البشرية التي تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية، إنَّ العبارة (1) وبمتوسط حسابي (4.19) أخذت اتجاهات إجابات أفراد العينة الموافق بشدة، أما عند باقي العبارات أخذت اتجاهاتهم الموافقة على مدى وجود معوقات بشرية التي تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية، وعليه يمكن القول إنَّ أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون بنسبة عالية على وجود معوقات بشرية تحد من عملية توجّه المصارف التجارية نحو الصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال إن غالبية أفراد العينة إجاباتهم محصورة عند درجة موافق بدرجة عالية على كل العبارات، وبمتوسطات حسابية محصورة ما بين (3.6759-4.1944) وجميعها أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس (3) ولتأكيد ما تمّ التوصل إليه تم القيام باختبار (t) لعينة واحدة مستقلة، وأظهرت النتائج كالتالي:

جدول رقم(16)

حجم العينة	متوسط عام	قيمة T	درجة الحرية	مستوى معنوية
108	3.92038	10.342	107	0.000

بناءً على النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول (4 - 19) إنَّ المتوسط العام قد بلغ (3.92038) وهذا يدل على اتجاه الموافقة بشكل عام في إجابات أفراد العينة على مدى وجود معوقات بشرية والقيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة (t) هي 0.000 هي أقل من مستوى معنوية المحدد (0.05) وبناء على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة وهي (تواجه المصارف التجارية الليبية معوقات بشرية تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية).

جدول رقم (17)

إجابات أفراد عينة الدراسة حول الأسئلة المتعلقة بالمعوقات البشرية التي تحد من تطبيق

الصيرفة الإسلامية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		العبارات	ت
		نسبة	العدد	نسبة	العدد	نسبة	العدد	النسبة	العدد	نسبة	العدد		
0.77891	4.1944	35.2	38	53.7	58	8.3	9	0.9	1	1.9	2	ضعف خبرة الموظفين في مجال الصيرفة الإسلامية	1
1.25176	3.6759	31.5	34	35.2	38	7.4	8	21.3	23	4.6	5	عدم وجود شهادات مهنية في الصيرفة الإسلامية	2
0.80255	3.9722	22.2	24	60.2	65	11.1	12	5.6	6	0.9	1	عدم كفاية وفعالية البرامج التدريبية التي يطرحها المصرف للرفع من كفاءة وأداء العاملين	3
0.98904	3.889	26.8	29	50.0	54	10.2	11	11.1	12	1.9	2	يوجد نقص في توفر العنصر البشري الملائم والمؤهل شرعياً ومصرفياً	4
1.02394	3.87704	27.8	30	46.3	50	14.8	16	7.4	8	3.7	4	عدم إلمام إدارة الموارد البشرية بالمتطلبات والمقاومات الداعمة لنجاح عملية التحول	5

المصدر: بيانات الدراسة

النتائج والتوصيات

أولاً. النتائج:

- 1- إنَّ غالبية أفراد العينة لديهم الرغبة في التحرر من التعامل المصرفي الربوي، والقناعة الكبيرة بأهمية الصيرفة الإسلامية.
- 2- يواجه القطاع المصرفي الليبي مجموعة من المعوقات التشريعية تعيق عملية التوجه للصيرفة الإسلامية ومن أبرزها عدم وضوح سياسات مصرف ليبيا المركزي تجاه الصيرفة الإسلامية.
- 3- إنَّ هناك مجموعة من المعوقات الشرعية التي يواجهها القطاع المصرفي الليبي، من أبرزها تباطؤ إجراءات الفصل في بعض القضايا الخاصة بالتحوّل من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية.
- 4- يواجه النظام المصرفي الليبي مجموعة من المعوقات الإدارية والفنية من أبرزها عدم وضوح رؤية كاملة لعملية التحوّل على جميع المستويات الإدارية بالمصارف التجارية.
- 5- يواجه النظام المصرفي الليبي مجموعة من المعوقات الثقافية من أبرزها عدم توعية العملاء بكيفية التعامل بالمنتجات الإسلامية.
- 6- توجد مجموعة من المعوقات البشرية التي تعيق عملية توجّه المصارف التجارية الليبية نحو الصيرفة الإسلامية من أبرزها ضعف خبرة الموظفين في مجال الصيرفة الإسلامية.
- 7- بمقارنة المصارف التجارية (عينة الدراسة) توجد فروق في إجابات العاملين حول معوقات التحوّل للصيرفة الإسلامية .
- 8- جميع المعوقات كان لها نفس درجة التأثير تقريباً علي عملية تحوّل المصارف التجارية للصيرفة الإسلامية.

ثانياً. التوصيات:

- 1- تكثيف الدورات والندوات والمؤتمرات حول موضوع التحوّل للصيرفة الإسلامية من أجل توعية العملاء والعاملين بذلك.
- 2- العمل على تدريب وتطوير الكوادر البشرية بالمصارف التجارية على كيفية التعامل مع المنتجات الإسلامية.
- 3- تعيين هيئة عليا للإفتاء لتوحيد الفتاوى الشرعية في كلّ ما يخصّ المعاملات المصرفية الإسلامية.
- 4- ضرورة وجود إرادة حقيقية من قبل الدولة في سبيل وضع أرضية قانونية مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي.
- 5- على المصارف التجارية الراغبة في التحوّل للصيرفة الإسلامية الاستعانة بتجارب الدول الأخرى التي خاضت مشروع التحوّل بسبلها وإيجابياتها.
- 6- دفع ليبيا إلى التحوّل من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي تحوّلًا تدريجيًا لحصر كافة المعوقات التي يمكن أن تواجهها.

- 7- التنسيق والاتصال المباشر بين هيئة الرقابة الشرعية المركزية وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة التدقيق الشرعي بالمصارف التجارية.
- 8- على المصارف التجارية الراغبة في التحول تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، والاستفادة منها.

قائمة المراجع:

1. أبو حميرة، مصطفى علي واسويسى، نوري محمد (2010). تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية والتجارة والتنمية، بحث مقدّم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 27-28 أبريل، طرابلس، ليبيا.
2. أحمد، هاشم عمر (2017). البناء الشرعي لعملية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، مجلة جامعة التنمية البشرية، كردستان، العراق، العدد 3، المجلد 3، ص 101-130.
3. الحجاجي، أيمن سالم والزغداني، فتحي جماعة (2018). الإشكاليات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، دراسة حالة عن مصرف الجمهورية، مجلة الجامعة الأسمرية، طرابلس، ليبيا، العدد 30، ص 256-292.
4. الحمروني، ناصر أحمد العجيلي (2013). مستقبل الدعوة إلى أسلمة النظام المصرفي بليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات الإسلامية، إندونيسيا.
5. الجريدان، نايف بن جمعان (2014). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 23، ص 143-206.
6. الربيع، سعود محمد عبد الله (1989). تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
7. السرحي، محمد لطف (2010). الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدّم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، 20-21 مارس.
8. الشيخ، سمير رمضان محمد (1994). التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة، سوهاج. جمهورية مصر العربية.
9. الصقع، محمد سالم والتائب وعادل عبد السلام (2014). معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر موظفي المصارف، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 28، ص 643-678.

10. العطيات، يزن خلف (2007). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
11. العطيات، يزن خلف والحكيم ومنير سليمان (2010). أثر التحوّل للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفه، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، خلال الفترة 27-28 أبريل، طرابلس، ليبيا.
12. آل محمود، أحمد عبد الرحيم والمرزوقي، أحمد صالح (2015). تحول البنك التقليدي إلى إسلامي، النظرية وخطوات التطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث والعشرون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، خلال الفترة من 6-7 أكتوبر.
13. بوازدية، إسلام ورقيعي، فاطمة إلهام (2016). مقومات التحوّل من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم تمويل مصرفي، تبسة، الجزائر.
14. رستم، مريم سعد (2014). تقييم مداخل تحوّل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
15. عبد السلام، خديجة سالم (2015). التحدّيات التي تواجه تحوّل مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية للصيرفة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم التمويل والمصارف.
16. عمر، موسى أحمد عدي (2016). متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا، دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الحكومية، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد الإسلامي، مالنج، إندونيسيا.
17. فريدة، معارفي (2015). استراتيجية تحوّل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، بسكرة، الجزائر.
18. مرطان، سعيد بن سعد (1999). ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي، ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، الكويت.
19. مصطفى، إبراهيم محمد (2006). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة.

20. مصطفى، رديف (2015). إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، دراسة حالة النظام المصرفي السعودي، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، ص 125-142.
21. نين، نبيلة (2015). تحديات عمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لحضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصاد.

Obstacles to the transformation of Islamic banking in Libya

Dr. Abdulwahed S. Omran Rema E. Abdalla

Funding Department- Faculty of Economic

Omar Al-Mukhtar University

Abdulwahed.said@omu.edu.ly

Abstract

The transformation of conventional banks to Islamic Shari'a law requires them to adhere to Islamic banking standards and foundations. Due to the nature of the fundamental difference between the two systems, the process of transition is subject to many obstacles. The main objective of the study is to identify the obstacles that can affect the process of transformation of Libyan commercial banks to Islamic banking. To realize the objectives of the study, the descriptive analytical method was used throughout designing a questionnaire. It was distributed to the employees of the public administration at Commercial Banks which are operating in the Eastern Region of Libya, and they were three managements, where 120 questionnaires were distributed. 108 forms entered The statistical analysis – i.e. - 90%. And to analyze the data which were collected from the study samples, the statistical package for social sciences (SPSS) was used. The percentages, arithmetic averages, standard deviations and alpha-Cronbach were used.

The (t)test was used for one independent sample and the (t) test for two independent samples to find out the hypotheses of the study.

The study reached a number of results, the most important are:

1. The Libyan commercial banks, during their transformation into Islamic banking, face several obstacles such as (legislative, legal, administrative, technical, cultural and human).
2. All of these obstacles have the same level of impact on the process of transformation of Libyan commercial banks to Islamic banking.